



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

<http://journals.sustech.edu/>



مجلة العلوم الاقتصادية
السودانية

أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري (2002-2012م)

حرم محمد بدوي محمد⁽¹⁾ و عبد العظيم سليمان المهل⁽²⁾

1. جامعة النيل الأزرق - كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية والإجتماعية

2. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الظاهرة وجمع المعلومات عنها في الفترة من (2002-2012) م وخلاصة ماتوصلت إليه الدراسة أن هنالك ضعف في التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا كذلك عدم إستفادة السودان من التعريفية الصفيرية في الكوميسا لأن معظم صادرات السودان من المنتجات الأولية إلى الدول الصناعية والدول العربية وشرق آسيا . وبناءاً علي هذه النتائج توصلت الباحثة إلي بعض التوصيات كان أهمها ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا وكذلك ضرورة الإهتمام بجودة السلع السودانية حتي يمكنها المنافسة عالمياً.

ABSTRACT:

This study aimed at investigating the effect of the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) agreement on the Sudan trade balance. The study adopted the descriptive and analytical method for studying the research phenomena and in collecting information about it during the period (2002-2012). The study results indicated the weakness in barter trade between Sudan and other COMESA countries; as well as the failure of Sudan to benefit from zero tariffs in COMESA because most of Sudan's exports to the Industrialized, East Asia, and Arab Countries are of primary nature. Based on these results, the study calls for giving more attention to the agricultural sector, which is the mainstay of Sudanese exports to COMESA countries; besides the need to focus on the quality of Sudanese goods so that they can compete globally.

الكلمات المفتاحية: التعريفية الصفيرية ، التكتل الإقتصادي ، الميزان التجاري.

المقدمة :

أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية ضرورة إقتضتها التغيرات الإقتصادية للدول وواقع الإقتصاد السوداني بعد الإنفصال يجعله مجبراً علي التعامل التجاري مع الدول الخارجية إذا ماتوفرت الشروط المشجعة لهذا التبادل ، وقبل ذلك جاءت مشاركة السودان في إتفاقية السوق المشتركة لدول وجنوب و أفريقيا منذ العام (1993) م كدافع أساسي لنيل عضوية كثير من هذه التكتلات

وأن يكون عنصراً مشاركاً في بعض الاتفاقيات ، وللاستفادة من الفرص والميزات التي توفرها الإتفاقية في مجال التجارة الخارجية . وتتناول هذه الدراسة الأثر الإقتصادي للكوميسا من خلال عرض الصادرات والواردات في السنوات (2002-2012) م ومن ثم ملاحظة مدى إستفادة السودان إقتصادياً من هذه الإتفاقية .

مشكلة الدراسة :

أن التكتل في مجموعة إقليمية ضرورة في عصرنا الحالي قاد إليه التدهور الإقتصادي الناتج عن الأزمة المالية العالمية وأبعادها ومخلفات الانفصال التي دعت إلي توسيع دائرة التبادل التجاري مع الدول الخارجية ، ووجود السودان ضمن هذا التكتل يتيح له فرصة تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تضمنتها اتفاقية الكوميسا وهذا مرهون بالميزان التجاري مع الدول الأعضاء ويمكن أن تصاغ المشكلة في السؤال التالي :

هل تؤثر إتفاقية الكوميسا علي التبادل التجاري سلباً أو إيجاباً ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي الأتي :

- التعرف علي مفهوم الكوميسا وأهدافها والمجالات التي تنطبق إليها .
- معرفة أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري وتنمية الصادرات .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة في أنها قد تلفت إنتباه المسؤولين إلي معالجة الضعف وكيفية الإستفادة القصوي من هذه الإتفاقية دون أن يكون تأثيرها سلباً علي الميزان التجاري وذلك من خلال التوصيات التي يمكن أن تقدم ، كذلك توضيح بعض المفاهيم التي تدور حول مدى مساهمة الكوميسا في الإقتصاد السوداني .

فروض الدراسة :

- 1- تؤثر الإتفاقية سلباً علي الميزان التجاري .
- 2- تؤثر إتفاقية الكوميسا إيجاباً علي حركة التبادل السلعي .
- 3- التسهيلات التي تقدمها الإتفاقية تساهم في حل عجز الميزان التجاري .

منهج الدراسة :

إستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي بتناول جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة البحث لتفسير اسباب وجود الحالة والخروج باحكام عامة تطبق علي الحالات المماثلة لها عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وجمع البيانات من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأوراق العلمية التي تخص الدراسة .

حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري .
- الحدود الزمانية : الفترة (2002-2012م) .

الدراسات السابقة :

دراسة يوسف خميس ابو رفاص (2004م) :

تجربة السودان مع التكتلات الإقليمية وهدفت الدراسة الي تقييم إنضمام السودان إلي الكوميسا وتتبع تجارب السودان التكاملية في المحيطين العربي والإفريقي بقصد تتبع عوامل ودوافع الوحدة والتكامل بين السودان وجيرانه من الدول العربية والإفريقية وأهداف هذه التكتلات وما يمكن أن تسهم به في دعم أو أضرار التعامل الإقتصادي خاصة في مجال تنشيط التجارة الخارجية لهذه الدول علاوة علي مساهمتها في تحقيق الأمن والإستقرار بين المنطقتين العربية والإفريقية .

وتوصلت الدراسة الي ان ضعف إستفادة السودان من الكوميسا يرجع إلي تأخر السودان في الإنضمام للمنظمة الشيء الذي أفقده الكثير من الفرص والوظائف والمساعدات الفنية والمشروعات التي تمولها المنظمة , وأن وجود السودان ضمن تكتل يجمع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء يتيح له فرصة التفاعل والتضامن مع هذه البلدان كما يؤكد علي الروابط والأواصر المشتركة معها علاوة علي تحقيق أهداف إستراتيجية تضمنتها إتفاقية الكوميسا ويؤكد علي ميثاق الوحدة الإفريقية , كذلك الوجود الصهيوني داخل هذه الدول يزداد يوماً بعد يوم فوجود السودان داخل هذا التكتل ربما يحد عبر الدبلوماسية من هذا التغلغل وهنالك بعض المشروعات التي مولها بنك التجارة التفضيلية مثل مصنع الشفاء ومسئخ وزارة الثروة الحيوانية ودار التغليف ومصنع النسيج للمنسوجات الشعبية , كما أن هنالك كوادر سودانية تعمل في الكوميسا .

دراسة الطيب أحمد عبد الجبار (2009 م) :

التكتلات الإقليمية وأثرها علي تجارة السودان الخارجية وقد جاءت الدراسة كتقييم لتحديد المكاسب المحققة من الإستمرار في عضوية الكوميسا ومدى المخاطر المحدقة من الإنسحاب منها من ناحية ، ولتحديد جوانب الإنعكاسات السالبة للإستمرار في عضوية الكوميسا علي الإقتصاد السوداني .

وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي أي تناولت موقف تجارة السودان الخارجية قبل إنضمام السودان لإتفاقية التعريفه الصفرية للكوميسا وما بعد إنضمام السودان إلي هذه الإتفاقية . وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- كانت صادرات السودان لدول الكوميسا خلال الفترة (1990-2000) أي قبل تطبيق نظام التعريفه الصفرية ضعيفة مقارنة بإمكانيات السودان وقد شهدت الصادرات السودانية لدول الكوميسا تطوراً كبيراً خلال الفترة (2000-2008) أي بعد تطبيق التعريفه الصفرية .

- دخول البترول إلي تركيبة الصادرات السودانية أدى إلي تناقص العجز في الميزان التجاري للسودان وأصبح يحقق فائض في الفترة الأخيرة .

- معظم حالات العجز التي عاني منها الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا إرتبطت إلي حد كبير بموقف الميزان التجاري للسودان مع مصر .

دراسة: إبراهيم الخضر المدني (2008) :

تناول أثر منظمة الكوميسا علي أداء السلع السودانية وطرح اسئلة تبين مشكلة البحث وهي :

- هل يتأثر تسويق السلع السودانية داخلياً وخارجياً بإضمام السودان للكميسا؟ وما هو نوع الأثر وما حجمه؟

- هل يتأثر سلوك المستهلك السوداني بهذا الإضمام للكميسا؟

- إستخدم الباحث أدوات الإستبيان لمعرفة ميول وإتجاهات المستهلك السوداني وذلك بعد أن أخذ عينة لعدد مائة مستهلك وكانت أهم النتائج التي خرج بها البحث هي :

- أظهرت الصادرات السودانية غير البترول عدم قدرتها علي المنافسة في أسواق الكوميسا .

- تذبذب الصادرات غير البترولية بين الزيادة والنقصان مؤشر علي ضعف قدرتها التنافسية .

- نافست سلعة البترول في أسواق الكوميسا وحصلت علي أسواق في دول الجوار .

- أثر الكوميسا علي الصادرات السودانية غير البترولية ينحصر في وضعها لهذه الصادرات أمام المنافسة دون المسؤولية عن أسباب ضعف مقدرتها التنافسية .

- تعرضت السلع الوطنية لمنافسة حادة من دول الكوميسا وبصفة خاصة من مصر .

- بعض السلع السودانية لها صور سالبة في ذهن المستهلك السوداني .

وقد كانت أهم التوصيات هي :

- الإهتمام بالصادرات السودانية غير البترولية وحل مشاكلها وتعزيز قدرتها التنافسية للإستفادة من أسواق دول الكوميسا .

- حل مشاكل القطاع الصناعي السوداني وإلزامه بالجودة حتي يستطيع المنافسة داخلياً وعالمياً .

- وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بحدودها الزمانية التي واكبت الكثير

من المتغيرات الإقتصادية التي أثرت كثيراً علي الإقتصاد السوداني خاصة بعد الانفصال .

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) :

كوميسا COMESA (Common Market for Eastern and Southern Africa)) وتم

توقيع الإتفاقية في نهاية العام 1994م لتحل محل إتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA

(Preferential Trade Area) والتي نشأت في نهاية العام 1981م ودخلت حيز التنفيذ في

نهاية العام 1988م .

وتضم الكوميسا في عضويتها 19 دولة هي : السودان - مصر - بوروندي - رواندا -

سوازيلاند - ملاوي - أوغندا - زامبيا - زمبابوي - موريشيوس - سيشل - ارتريا - جيبوتي

- أثيوبيا - كينيا - جزر القمر - مدغشقر - الكونغو الديمقراطية - ليبيا.

الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا :

1. التوصل إلي النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع

هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق .

2. العمل علي تعزيز العلاقات بين دول العالم والسوق المشتركة .

3. دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والتبني المشترك لسياسات

الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول

الأعضاء.

4. التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية التنمية الاقتصادية في المنطقة.
- 5 . التعاون في إنشاء مناخ للاستثمار المحلي والأجنبي في الدول الأعضاء. (أحمد العثيم ، 2010م)
- وفي ذلك الوقت نصت الاتفاقية علي عدة بنود يلتزم بها الأعضاء وهي :
1. استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق إقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا PTA وذلك علي جميع أنواع السلع التي يتم تبادلها بين 60% أكتوبر 1993م، 70% أكتوبر 1994م، 80% أكتوبر 1996م، 100% أكتوبر 2000م.
 2. إزالة جميع الحواجز غير الجمركية علي الواردات من الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
 3. التوصل إلي تعريف جمركية مشتركة (إتحاد جمركي) عام 2004م.
 4. إقامة إتحاد نقدي خلال مراحل تنتهي في عام 2025 م.
 5. الهدف النهائي هو الوصول إلي سوق أفريقية مشتركة، (أحمد العثيم ، 2010م).

أنضمام السودان للكوميسا :

لم يكن السودان من الدول المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ولكنه أنضم إليها بموجب المادة رقم (46) من تلك الإتفاقية والتي تمنح حق العضوية لتلك الدول التي تجاوز مباشرة إحدى الدول الأعضاء ولقد أنضم السودان في أغسطس عام 1990م أي بعد أقل من عشر سنوات من إعلانه وفي ظروف صعبة كان يعاني فيها من الحصار والمقاطعة وبالتالي يعد من مؤسسي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) التي تم إنشاؤها في عام 1993م .

تم تكوين الأمانة العامة للكوميسا التي تقوم بتنسيق أنشطة الكوميسا في السودان بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (179) في فبراير 1992م ومقرها وزارة التجارة الخارجية وتتكون من القطاعين العام والخاص وذلك بغرض تنسيق ومتابعة تنفيذ برامج وخطط ومشاريع المنظمة بالسودان مع العمل علي مواءمتها مع الأهداف والبرامج الوطنية إضافة إلي الإعداد والتحضير لاجتماعات المنظمة ولجانها المختلفة داخل السودان والمشاركة في فعاليتها التي تعقد خارجياً بأي من الدول الأعضاء .

المجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية :

1. تحرير التجارة والتعاون الجمركي : لإنشاء إتحاد جمركي وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء .
2. النقل والمواصلات : تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتسيير انتقال عوامل الإنتاج والأشخاص .
3. الصناعة والطاقة : تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار .

4. التمويل: توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً.
5. الزراعة : المساهمة في مجال التنمية الزراعية وإتباع سياسة موحدة
- 6 . التنمية الاقتصادية والاجتماعية : تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات .
- قواعد المنشأ المطبقة في الكوميسا :**
1. أن تكون المنتجات متحصل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء.
 2. أن تكون السلع قد تم إنتاجها في دولة عضو كلياً أو جزئياً وأن يتم إجراء تحول جوهري عليها بشرط :
ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة شاملة المصاريف %60 CIF من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها.
أو أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45% على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع .(بابكر حامد الناير ، 2012)
- هيكل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا :**
- القمة أو السلطة
 - المجلس الوزاري
 - لجنة الخبراء الحكوميين
 - لجنة محافظى البنوك التجارية
 - اللجان المتخصصة
 - السكرتارية
 - محكمة عدل الكوميسا
 - اللجنة الإستشارية لقطاع الأعمال
- مؤسسات السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا :**
- 1- بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا PTA BANK ومقره بوروندى.
 - 2- غرفة المقاصة بزمبابوى.
 - 3- شركة إعادة التأمين ZEP-RE بكينيا.
 - 4- معهد الجلود والصناعات الجلدية بأثيوبيا.
 - 5- إتحاد أصحاب العمل لشرق وجنوب أفريقيا .
 - 6 - إتحاد الصناعات الحديدية.
 - 7- إتحاد نساء الأعمال لشرق وجنوب أفريقيا FEMOM .
 - 8 - إتحاد منتجى الأدوية.
 - 9- إتحاد المصارف لدول الكوميسا.
 - 10- صندوق الكوميسا للتعاون والتنمية والتعويض.
 - 11- وكالة تأمين التجارة الأفريقية بكينيا.

12- وكالة الإستثمار الإقليمية.

مراحل التكامل الإقليمي التي مر بها هذا التكتل :

1- منطقة التجارة التفضيلية :

وتُعنى بتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى التجمع الإقليمي وتخفيض وإزالة القيود غير الجمركية على عمليات التبادل التجارى وقد بدأت هذه المرحلة عند إنشاء منطقة التجارة التفضيلية فى عام 1981م .

2- منطقة التجارة الحرة :

يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وقد بدأت فى عام 2000م بين تسع من الدول الأعضاء .

3- الإتحاد الجمركي:

يتم فى هذه المرحلة تطبيق تعريف جمركية موحدة فى كافة دول الإقليم مع دول العالم الأخرى وقد أعلن تدشين هذه المرحلة فى قمة زيمبابوى 2009م.

4- السوق المشتركة:

وهى مرحلة تُعنى بحرية تبادل السلع بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى حرية إنتقال وسائل الإنتاج من رؤوس الأموال و العمالة والإستثمار بين الدول الأعضاء .

5- الوحدة الإقتصادية:

وهى الإندماج الكامل وتنسيق السياسات وتكامل المؤسسات والوحدة النقدية والتي يتوقع أن تقام فى العام 2025م إن شاء الله تعالى .

البرامج التي تم تنفيذها لتسهيل التجارة :

- توحيد وتنسيق رسوم العبور

- تراخيص الكوميسا لعبور الشاحنات COMESA LICENCE

- تنسيق الحمولة على المحور والأبعاد المسموح بها للشاحنات

- مشروع البطاقة الصفراء وهو مشروع تأمينى يهدف لتحقيق الحد الأدنى لضمان المسؤولية المدنية لسائقى المركبات وفق ما تقتضيه القوانين السارية داخل الحدود الجغرافية لأى دولة من دول الكوميسا المنضوية تحت هذا المشروع ويعمل هذا المشروع على تسهيل حركة الأشخاص والمركبات والبضائع وتنمية التجارة والسياحة بالإقليم كما يوفر التعويض العادل والسريع لضحايا حوادث المرور بما فيها الأضرار الجسدية والمادية كما يعمل على تقديم آلية سهلة وإقتصادية لصناعة التأمين . يبلغ عدد الدول الأعضاء بالمشروع ثلاثة عشرة دولة وهى:

بروندى ، جيبوتى ، الكنغو ، أرتريا ، إثيوبيا ، كينيا ، ملاوى ، رواندا ، السودان ، تنزانيا ، يوغندا ، زامبيا ، زيمبابوى .

- مشروع ضمانات المستودعات الجمركية وهو مشروع يتعلق بنظام عبور السلع بين دول الكوميسا بهدف وضع نظام ضمان جمركى إقليمى مشترك للسلع العابرة والنقل العابر مما يؤدى

إلى تسهيل حركة البضائع والسلع وفق الإجراءات الجمركية مع توفير الضمانات المالية لدول العبور . يبلغ عدد الدول الأعضاء بالمشروع ثمانية دول .

- المعلومات المسبقة للشحن.

- تم إنشاء شركة كومتيل لبناء شبكة إتصالات لربط الدول ببعضها لنقل الحركة الهاتفية والمعلوماتية وخدمات التلفزيون والتجارة الإلكترونية على الكوابل المحورية

- تحرير النقل الجوي بين الدول الأعضاء.

- النظام التجارى المبسط وهو نظام يسمح لصغار التجار من تكملة إجراءات تجارتهم الحدودية بحيث لا تتجاوز قيمة الصفقة 500 دولار دون الحاجة إلى الترتيبات المصرفية وتكملة المستندات مثل سجل المصدرين والمستوردين وغيرها .

التبادل التجارى فى إطار الكوميسا :

1- يتم التبادل التجارى داخل إقليم الكوميسا على مبدأ التعامل بالمثل .

2- بلغ عدد الدول الأعضاء التى تتعامل بتعريفه جمركية صفرية حتى الآن ثلاثة عشرة دولة وهى : السودان ، مصر ، كينيا ، جيبوتى ، ملاوى ، موريشص ، مدغشقر ، بوروندى ، رواندا ، زامبيا ، زيمبابوى ، جزر القمر وليبيا .

أما بقية الدول الأعضاء فيتم التعامل معها بنسب تفضيلية وهى كالاتى:

- يوغندا 80%

- أرتريا 80%

- أثيوبيا 10%

- الكنغو 70%

الدول التى لا تطبق أى تخفيض جمركى

- سيشل

- سوازيلاند

الإجراءات المتبعة لإكمال عمليات الصادر والوارد :

اولاً: الوارد

- سجل تجارى مجدد للعام الحالى.

- فاتورة مبدئية من دولة المنشأ توضح كافة المعلومات عن السلعة المستوردة (كميتها، قيمتها ، الدولة المصدرة ، ميناء الشحن ، ميناء الوصول ، طريقة الدفع) .

- شهادة منشأ من الدولة المنتجة.

- فى حالة السلع الصناعية يجب ألا تقل القيمة المضافة من 35% وفقاً لما هو وارد فى بروتوكول قواعد المنشأ لدول الكوميسا .

ثانياً: الصادر

- سجل تجارى مجدد للعام الحالى .

- ختم عقد الصادر من إدارة الصادر بوزارة التجارة الخارجية وفقاً لما هو معمول به .

- شهادة منشأ تُصدر من الغرفة التجارية .

- فى حالة السلع الصناعية يجب إلا تقل القيمة المضافة من 35% وفقاً لما هو وارد فى بروتوكول قواعد المنشأ لدول الكوميسا. (الكوميسا ، 2010) .

صادرات السودان لدول الكوميسا :

الجدول التالي يوضح صادرات السودان لكل الدول وصادرات السودان لدول الكوميسا :

جدول رقم 1: إجمالي صادرات السودان لكل الدول وصادرات السودان لدول الكوميسا (فى الفترة من 2002 -2012) (القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	إجمالي الصادرات السودانية لكل الدول	إجمالي صادرات السودان لدول الكوميسا	نسبة صادرات السودان لدول الكوميسا الى صادرات السودان لكل الدول
2002	1,949,115	63,900	3,2%
2003	2,542,176	55,735	2,2%
2004	3,777,764	114,334	3%
2005	4,824,278	84,234	1,7%
2006	5,656,568	118,758	2%
2007	8,879,250	86,796	1%
2008	11,670,504	65,374	0,5%
2009	7,833,696	152,800	2%
2010	11,442,621	282,230	2,5%
2011	8,657,633	260,483	3%
2012	3,367,675	380,679	11,3%
الجملة	70.601.280	1.565.323	32,4%

المصدر : بنك السودان - التقارير السنوية 2002-2012م

ويوضح الجدول أن هناك تذبذباً فى أداء الصادرات السودانية إلى أسواق دول الكوميسا خلال الفترة من 2002م الى 2004م ووشهد عام 2005 إنخفاضاً ملحوظاً فى الصادرات إرتفع الأداء فى العام 2006م وعاود الإنخفاض ثانية خلال الفترة من 2007م وحتى 2008م حيث تلاحظ فى تلك الفترة تذبذب فى أداء الصادرات السودانية إلى أسواق دول الكوميسا إذ بلغ متوسط إجمالي صادرات السودان إلى دول الكوميسا خلال السنوات من 2002م الى 2012م حوالى 97.3 مليون دولار، وقد إنخفضت جملة الصادرات إلى دول الكوميسا بنسبة 20.7% إلى 55.7 مليون دولار خلال العام 2003م مقارنة بالعام 2002م وإرتفعت بصورة ملحوظة خلال 2004م بنسبة 105.1% وواصلت إرتفاعها خلال عامي 2005م و2006م بنسبة 21%، 4.8% لتتحقق رقماً قياسياً خلال عام 2006م وإنخفض الأداء خلال عام 2007م بصورة ملحوظة بنسبة 42% وواصلت إنخفاضها بنسبة 35% فى عام 2008م.

(1) ويصدر السودان لكل من مصر- أثيوبيا - كينيا - ارتيريا - جيبوتى، بنسبة مساهمة 74% ، 17% ، 3% ، 2% ، 1% من متوسط اجمالى الصادرات السودانية الى دول الكوميسا فى الفترة من 2002م الى 2008م. وتصدرت مصر قائمة اهم دول الكوميسا من حيث الاهمية النسبية حيث بلغ نصيب المساهمة كما ذكرنا حوالى 74% . مع ملاحظة تطور أداء صادرات السودان خلال عام 2004م الى مصر حيث

ارتفعت حصيلة الصادرات إلى مصر بنسبة 125% كذلك ارتفعت الصادرات إلى كينيا خلال 2004م بنسبة 14% كما قفزت الصادرات إلى اثيوبيا خلال عام 2005م بنسبة 3400% وشهدت الفترة من 2005 إلى 2008م تذبذب في أداء الصادرات إلى مصر , فيما تلاحظ تراجع الصادرات إلى كل دول الكوميسا خلال 2007م وأبرز الصادرات السودانية إلى دول الكوميسا : هي : السمسم- القطن- بترول ومنتجاته- الحيوانات الحية- الجلود- الفول السوداني. وقد إحتلت سلعتي السمسم و القطن قائمة أهم السلع المصدرة بنسبة مساهمة 50% من متوسط إجمالي الصادرات خلال السبع سنوات الماضية كما بلغت نسبة مساهمة البترول ومنتجاته حوالي 22% ونسبة مساهمة الحيوانات الحية حوالي 12%. وقد شهد عام 2004م إرتفاع ملموس في صادرات سلعتي السمسم والقطن بنسبة 375%, 180% علي التوالي مقارنة بالعام 2003م كما إرتفعت صادرات الحيوانات الحية بنسبة 28% والجلود بنسبة 494% للعام 2004م وعلي النقيض شهد عام 2007م تدهور في أداء صادرات السمسم والقطن والحيوانات الحية حيث سجلت كل سلعة إنخفاض بنسبة 65% للسمسم و36% للقطن و39% للحيوانات وإنخفاض صادر البترول ومنتجاته بنسبة 41%. وشهد عام 2008م إرتفاعاً في صادر كل من السمسم بنسبة 51% والقطن بنسبة 5% واللحوم وتدني ملحوظ في صادر كل من الحيوانات الحية بنسبة 99% والفول السوداني بنسبة 85% والجلود بنسبة 84% والبترول ومنتجاته بنسبة 93% يذكر أن السودان واحداً من دول شرق أفريقيا إنضم لتجمع دول الكوميسا وإستضافت الخرطوم في مارس 2003 قمة التجمع و وطبق التعريفية الصفرية منذ العام 2000 مع نحو 20 دولة في التجمع. (أمني فنول - 2010م) وتضاعفت صادراتنا لدول الكوميسا في العام 2011م خمسة أضعاف عما كانت عليه في العام 2003م , وتزايدت في العام 2012م بنسبة 8.3% لتصل نسبة صادرات السودان إلى صادرات الدول الأخرى 11.3% .

واردات السودان من دول الكوميسا :

ظلت واردات السودان في السنوات العشر الماضية من (2002م إلى 2012م) من دول الكوميسا في إرتفاع مستمر خلال الفترة 2002م إلى 2007م حيث إرتفعت بنسبة 58% إلى 292.5 مليون دولار في العام 2004م مقارنة بالعام 2003م , كما إرتفعت قيمة واردات 2005م بنسبة 59% وإرتفعت واردات 2006م بنسبة 28% وواردات 2007م بنسبة 21% وتعزي الزيادة لإرتفاع فاتورة وارد كل من المصنوعات والشاي والبن والآلات والمعدات والكيماويات بينما إنخفضت واردات عام 2008م بنسبة 8% نتيجة لإنخفاض واردات المصنوعات ووسائل النقل . ومن أبرز الدول المصدرة للسودان مصر - كينيا - سوازيلاند - يوغندا- اثيوبيا - زيمبابوى , بنسبة مساهمة 70% , 10% , 8% , 7% , 2% , 1% من إجمالي واردات السودان من الكوميسا خلال السنوات السبع من 2002م إلى 2008م وإحتلت مصر قائمة أهم دول الكوميسا, تلتها كينيا. وتتمثل الواردات في المصنوعات- الآلات والمعدات - الشاي - الكيماويات - البن - المواد الغذائية - وسائل نقل- منتجات بترولية - مشروبات وتبغ , بنسب مساهمة 39%, 22% , 9% , 8% , 6% , 6% , 3% , 3% , 2% من متوسط إجمالي واردات السودان من الكوميسا في الفترة من 2002م إلى 2008م وتصدرت المصنوعات قائمة أهم واردات السودان من الكوميسا , وقد إرتفعت بنسبة 211% في عام 2003م وبنسبة 104% إلى 133.7 مليون دولار في عام 2004م

وواصلت إرتفاعها خلال الفترة من 2005م وحتى 2007م لتحقق رقماً قياسياً في عام 2007م بنسبة زيادة بلغت حوالي 23% مقارنة بعام 2006م وإنخفضت بصورة ملحوظة خلال عام 2008م بنسبة 34%. تلي المصنوعات الآلات والمعدات من حيث تصدرها لقائمة الواردات حيث ظلت في إرتفاع مستمر خلال الفترة من 2003م وحتى 2007م بالنسب 161%، 50%، 134%، 128%، 39% علي التوالي وإنخفضت خلال عام 2008م بنسبة 2%.

يوضح الجدول التالي حجم واردات السودان من دول الكوميسا ومقارنتها ب واردات السودان من كل الدول :
جدول رقم 2: إجمالي واردات السودان من الدول و واردات السودان من دول الكوميسا (في الفترة من 2002 - 2012) (القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	إجمالي واردات السودان لكل الدول	إجمالي واردات السودان من دول الكوميسا	نسبة واردات السودان من دول الكوميسا الي واردات السودان لكل الدول
2002	2,446,384	159,500	6,5%
2003	2,88,1,915	194,002	6,7%
2004	4,075,230	292,508	7,2%
2005	6,756,820	369,500	5,5%
2006	8,073,498	444,576	5,5%
2007	8,775,457	720,380	8,2%
2008	9,351,540	662,299	7,1%
2009	9,690,918	649,997	6,7%
2010	10,044,770	872,816	8,7%
2011	6,822,094	515,183	7,6%
2012	9,475,018	782,458	8,26%
الجملة	78.393.644	5.663.219	77.96%

المصدر : بنك السودان - التقارير السنوية 2002-2012م

نلاحظ أن متوسط حجم الواردات من دول الكوميسا يساوي 7.8% من الحجم الكلي للواردات خلال الفترة 2002م-2012م ، أيضا هذا المؤشر يعكس مدى ضعف تجارتنا البينية مع دول الكوميسا. و يلاحظ أيضا الزيادة المضطردة لقيمة الواردات من مجموعة دول الكوميسا خلال الفترة من 2002م-2007م ، ثم بدأت في التناقص في العامين 2008م ، 2009م لعامل الأزمة المالية العالمية ، ثم إرتفعت بصورة أكبر في العام 2010م ، وإنخفضت مرة أخرى في العام 2011م وذلك لخروج جنوب السودان من منظومة الاستهلاك وتزايدت مرة أخرى في العام 2012م أما في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة وما ترتب على الأزمة المالية العالمية وما تبعها من تعقيدات وإفصال جنوب السودان وخروج عائدات البترول من موازنة الدولة كل ذلك كان حافز ودافع للمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية في بنية الإقتصاد السوداني فجاء البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي 2011م-2013م والذي أهم سماته التركيز على سلع محددة للصادر والإكتفاء الذاتي . مما أدى إلي زيادة حجم الصادرات السودانية .

جدول رقم 3: إجمالي واردات السودان وصادرات السودان من وإلى دول الكوميسا (في الفترة من 2002-2012) (القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	اجمالي صادرات السودان لدول الكوميسا	اجمالي واردات السودان من دول الكوميسا	الميزان التجاري (ص- و)
2002	63,900	159,500	95,600-
2003	55,735	194,002	138,267-
2004	114,334	292,508	178,174-
2005	84,234	369,500	285,266-
2006	118,758	444,576	325,818-
2007	86,796	720,380	633,584-
2008	65,374	662,299	596,925 -
2009	152,800	649,997	497,197-
2010	282,230	872,816	590,586-
2011	260,483	515,183	254,700-
2012	380,679	782,458	401,779-
الجملة	67.614.284	5.663.219	3.997.896-

المصدر : بنك السودان - التقارير السنوية 2002-2012م

منذ العام 2002م وحتى العام 2012م ظلت الصادرات السودانية لدول الكوميسا في تناقص مستمر وفي المقابل الواردات في ارتفاع متزايد، ويرجع ذلك لاهتمام الدولة بقطاع البترول وإهمال القطاع الزراعي ، والذي يمثل الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا . فضلاً عن ضعف الصادرات السودانية لدول الكوميسا مقابل الواردات منها .

النتائج :

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية :

- 1- إستمر الميزان التجاري سالباً في الفترة من 2002 وحتى 2012 وظل في عجز متصاعد سببه ضعف الصادرات السودانية لدول الكوميسا مقابل الواردات لضعف الميزة التنافسية للصادرات .
- 2- عدم إستفادة السودان من التعريفات الصفرية في الكوميسا لأن معظم صادرات السودان من المنتجات الأولية (سمسم - الصمغ العربي - جلود - قطن - فول سوداني) والتي تصدر بنسبة أكبر إلى الدول الصناعية والدول العربية وشرق آسيا. والتي تصف بأنها ثقيلة الوزن - كبيرة الحجم - قليلة القيمة .
- 3- الإستمرار في إتفاقيات الكوميسا يمنح السودان فرصة الإستفادة من التقنيات الحديثة في الإنتاج لرفع الإنتاج والإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج للمستوي التنافسي .خاصة وأن التجارة الخارجية تسهم إسهاماً مقدراً في إقتصاد السودان .

التوصيات :

- 1- ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا .
- 2- ضرورة الإهتمام بجودة السلع السودانية حتى يمكنها المنافسة عالمياً .

- 3- ضرورة الإستفادة من الفرص والتعاون التام مع دول الكوميسا .
- 4- هنالك كثير من السلع المستوردة من غير الأعضاء خاصة الصين كان يمكن أن تؤخذ من الدول الأعضاء بالكوميسا ويستفيد السودان من التسهيلات التي تقدمها الاتفاقية لأن ذلك يسهم بدرجة كبيرة في خفض العجز الذي يواجه الميزان التجاري .
- 5- تنمية وتطوير الصناعة السودانية وتشجيعها حتي تتنافس الصناعة في دول الكوميسا .
- 6- دعم السلع ذات الميزة التنافسية .

المراجع :

1. يوسف خميس أبو رفاص (2004 م). الإقتصاد السوداني بين ضرورة التأسيس ومطلوبات العولمة ورقة حول (تجربة السودان مع التكتلات الاقليمية 0 تجربة الكوميسا) جامعة أفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية إصدار رقم 47.
 2. الطيب أحمد عبد الجبار (2009 م). التكتلات الإقليمية وأثرها علي تجارة السودان الخارجية - بحث لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
 3. ابراهيم الخضر المدني (2008 م). أثر منظمة الكوميسا علي اداء السلع السودانية - بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في إدارة الاعمال- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
 4. أحمد العثيم -1 مايو (2010 م) ، الكوميسا بين الواقع والمأمول-مقالة منشورة في الإنترنت- المصدر : Abouzed2010.mam9.com/t51-topic الساعة 4:14 am- الباحث عن المعرفة -
 5. بابكر حامد الناير - 21-4(2012م) - أثر اتفاقية الكوميسا علي الإقتصاد السوداني - مقالة منشورة في الإنترنت - الساعة 13:22 - ركائز المعرفة للدراسات والبحوث - المصدر :
- <http://rakaiz.org/index.php/component/k2/item/421>
6. السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) - وزارة التجارة الخارجية (2010م).
 7. نقطة التجارة الخارجية : أماني قندول ، (2010 م) ، تقرير حول التكتلات الاقتصادية ، منظومة الكوميسا والسودان ، يونيو .